قوات الحلف السوري الروسي تستهدف 67 منشأة طبية في شمال غرب سوريا منذ 26 نيسان 2019

على الولايات المتحدة الأمريكية التدخل لوقف جرائم الحرب الروسية وقصف المراكز الطبية

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الثلاثاء 18 شباط 2020

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

المحتوى:

أولاً: المقدمة.

ثانياً: جهود حثيثة لردع القوات الروسية عن قصف المراكز الطبية لكن دون جدوى حتى الآن.

ثالثاً: المنهجية.

رابعاً: استهداف الحلف السوري الروسي المراكز الطبية في شمال غرب سوريا في ظل فشل الحماية الدولية.

خامساً: مقاطع مصورة نشرتها وسائل إعلام تابعة للنظام السوري تُظهر حجم الدمار في المراكز الطبية، وروسيا تُنكر قصفها.

سادساً: حصيلة استهداف المنشآت الطبية في شمال غرب سوريا من قبل قوات الحلف السوري الروسي منذ 26/ نيسان/ 2019.

سابعاً: أبرز الهجمات على المنشآت الطبية في شمال غرب سوريا من قبل قوات الحلف السوري الروسي منذ 26/ نيسان/ 2019.

ثامناً: مسؤولية حماية المدنيين في سوريا.

تاسعاً: الاستنتاجات والتوصيات.

أولاً: المقدمة:

يقوم تكتيك القوات الروسية في استهداف المراكز الطبية على دفع الأهالي نحو اليأس والتشريد والاستسلام، وكونها إحدى القوى العظمى وعضو دائم العضوية في مجلس الأمن الدولي فهي فوق القانون الدولي بشكل مطلق، ولا تكترث بتكرار ارتكاب جرائم الحرب مهما بلغت نسبتها، فخطتها تقوم على تمكين حليفها النظام السوري من السيطرة على كامل الأراضي السورية، وفرض تسوية يتم من خلالها التغاضي عن مئات جرائم الحرب التي ارتكبتها القوات الروسية، كما أن روسيا لا تكترث لحقوق الإنسان وليست دولة ديمقراطية، ولا يوجد فيها معارضة قوية لما ترتكبه قواتها في سوريا، كما أن وسائل الإعلام مسيطَر عليها من قبل السلطات الروسية فهي دولة شمولية إلى حد كبير، ومن ناحية أخرى لم تمارس الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ما يكفي من ضغوطات سياسية واقتصادية توازي ما ترتكبه القوات الروسية

من قصف متعمد للمراكز الطبية، ولكل هذه الأسباب فإن استهداف الوحدات والمرافق الطبية بهذا الحجم والكثافة والمجاهرة أمر غير مسبوق في العصر الحديث، ويدعو إلى وقفة جدية من المنظمات الحقوقية والقانونيين الدوليين حول العالم.

لقد لاحظ فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان عبر تسع سنوات أنَّ استهداف المراكز الطبية يتم بشكل مدروس عبر عمليات استخباراتية لتحديد مواقع المشافي الميدانية أو الخاصة أو حتى الوحدات الطبية المتحركة بهدف قصفها، وقد لاحظنا في كثير من المرات قصف مباني أو طرقات محيطة بالمشافي في محاولات لإصابة المشفى تحديداً، كما سجَّلنا استهدافاً لمركز طبي معين غيرَ مرة، وهذا دليل على الرغبة المتوحشة في تكرار قصف المراكز الطبية. وتعكس قاعدة بياناتنا الخاصة بحوادث الاعتداءات على المراكز العاملة في المجال الإنساني، أن قوات الحلف السوري الروسي الإيراني هي المرتكب الأبرز لهذه الانتهاكات، وبشكل رئيس بسبب استخدام سلاح الطيران؛ الأمر الذي تسبَّب في تدمير جزئي أو كلي للمراكز الطبية والمستشفيات الميدانية، والمعدات الطبية ومخازن الأدوية والمولدات الكهربائية، التي تعمل على تغذية هذه المرافق، وبالتالي في إغلاق مرافق الرعاية الصحية بشكل مؤقت أو دائم، وتضرُّر مئات الجرحى أو المصابين.

منذ 26/ نيسان/ 2019 شهدت منطقة شمال غرب سوريا (ريف حماة الشمالي الشرقي، محافظة إدلب، ريف حلب الجنوبي الغربي، ريف اللاذقية الشمالي الغربي) تصعيداً عسكرياً من قبل قوات الحلف السوري الروسي؛ هو الأعنف مقارنة بما شهدته من حملات عسكرية سابقة، ومنذ ذلك التاريخ شهدت المنطقة الإعلان عن أربع اتفاقات وقف إطلاق نار، كان أولها في 1/ آب/ 2019، وتبعه الاتفاق الثاني في الـ 31 من الشهر ذاته، ثم الثالث في 9/ كانون الثاني/ 2020، فيما أعلنت وزارة الدفاع التركية عن الأخير في الـ 12 من كانون الثاني. وكان كل اتفاق يُتبع بتصعيد في العمليات العسكرية من قبل قوات الحلف السوري الروسي، وقد تعرَّضت منطقة شمال غرب سوريا لأنماط كثيفة وفظيعة من الانتهاكات على امتداد أشهر عديدة، ومع ذلك لا تحظى تلك المنطقة بالاهتمام الدولي والحقوقي والإعلامي المكافئ لحجم واتساع المعاناة الإنسانية، ولم نعد نسمع حتى مجرد إدانات دولية لقتل المدنيين بهذا الشكل الوحشي، وتشريد مئات الآلاف منهم، وهذا زاد من معاناتهم وفقدانهم الأمل في العدالة والقانون الدولي، وشجَّع مرتكبي الجرائم على الاستمرار والتمادي في توحشهم.

عقب الإعلان عن وقف إطلاق النار الأخير في 12/ كانون الثاني/ 2020 شهدت المنطقة تصعيداً عسكرياً هو الأعنف منذ نيسان/ 2019 على المنطقة ومن عدة محاور، وكنا قد أصدرنا تقريراً وثق أبرز الانتهاكات المرتكبة منذ هذا التصعيد الأخير، وقد ترافق هذا التصعيد مع تقدم بري لقوات النظام السوري والميليشيات الإيرانية المساندة له، وسيطرته على مناطق وقرى وبلدات عدة في ريفي إدلب وحلب، أبرزها مدينتي معرة النعمان وسراقب في ريف إدلب، وقد بلغت نسبة التقدم الذي أحرزه النظام السوري قرابة 25 % من مساحة الأرض التي كانت خاضعة لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام، وتسبَّب هذا التقدم في موجة نزوح هي الأسوأ منذ بدء الانتفاضة الشعبية في سوريا في

آذار/ 2011. وقد أشار التقرير الثامن حول الحالة الإنسانية في شمال غرب سوريا الذي أصدره مكتب الشؤون الإنسانية (أوتشا) في 13/ شباط/ 2020 إلى نزوح قرابة 142 ألف مدني بين 9 و12/ شباط، ليصل العدد الإجمالي للنازحين إلى أزيد من 800 ألف شخص منذ 1/ كانون الأول/ 2019، أكثر من 60 % منهم من الأطفال.

يقول فضل عبد الغني مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

"بعد فشل مجلس الأمن في حماية المراكز الطبية في سوريا من القصف الروسي الوحشي، لا يوجد أي أمل لوقف جرائم الحرب إلا عبر تحالف دولي إنساني حضاري تقوده الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية وكندا وأستراليا يهدف إلى حماية المدنيين ووقف قصف المراكز الطبية، عدا عن ذلك فإن كافة التقارير والإدانات لن تجدي نفعاً وسوف يستمر ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب بحق السوريين وتشكل وصمة عار في التاريخ الحديث، ويتحمل مسؤوليتها دول القانون والحضارة أكثر من غيرها".

ثانياً: جهود حثيثة لردع القوات الروسية عن قصف المراكز الطبية لكن دون جدوى حتى الآن:

في 1/ آب/ 2019 قرر أنطونيو غوتيريس، الأمين العام للأمم المتحدة، إنشاء "هيئة تحقيق داخلية" للتحقيق في الهجمات التي وقعت في شمال غرب سوريا، منذ بدء تنفيذ اتفاق سوتشي في 17/ أيلول/ 2018، بما في ذلك تلك التي ألحقت الضرر بالمستشفيات أو دمرتها. وفي 13/ أيلول/ 2019 تم الإعلان عن أعضاء هذه اللجنة على أن يبدأ عملها في الـ 30/ أيلول. ولم يتم الإعلان عن نتيجة عمل هذه اللجنة حتى لحظة إعداد هذا التقرير.

في 31/ كانون الأول/ 2019، أصدرت صحيفة النيويورك تايمز تحقيقاً صحفياً حول عدد من حوادث الاعتداء على مرافق حيوية جلها منشآت طبية، تطابقت نتيجة التحقيقات التي قامت بها الصحيفة مع ما قمنا بالتوصل إليه لكنها أضافت إليها تفاصيل أكثر دقة وأكدَّت تورط قوات الحلف السوري الروسي في ارتكاب معظمها. وقد ساهمت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في هذه التحقيقات بناء على اتفاقية تبادل بيانات مع الصحيفة.

في 31/ كانون الثاني/ 2020 أكدت منظمة أطباء بلا حدود تعرض عدد ملحوظ من المنشآت الطبية في شمال غرب سوريا للقصف في غضون بضعة أشهر؛ الأمر الذي سيزيد من صعوبة وصول المصابين إلى المرافق الصحية.

في 1/ شباط/ 2020 أعرب ستيفان دوجاريك، المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة، في بيان له عن قلق الأمين العام العميق إزاء التصعيد العسكري المستمر في شمال غرب سوريا، ودعا إلى الوقف الفوري للأعمال القتالية. وتأكيده من جديد أن الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية، بما في ذلك على مرافق الرعاية الصحية والتعليم، غير مقبولة.

في 3/ شباط/ 2020 أطلقت منظمة الصحة العالمية نداء استغاثة وعبرت عن قلقها حيال التهديدات الصحية الخطيرة التي يواجهها المدنيون في شمال غرب سوريا إثر خروج أزيد من 50 مرفق صحي عن الخدمة، ووصفت المنظمة أن ما تشهده هذه المنطقة هو واحدة من أشد الأزمات الإنسانية في العالم.

الجمعة 14/ شباط/ 2020 أعلن ستيفان دوجاريك، المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة، في إحاطته اليومية أن 72 منشأة صحية أعلنت عن تعليق العمليات في المناطق المنكوبة في إدلب وحلب؛ وذلك بسبب انعدام الأمن، ونزوح المدنيين والمتطلبات التشغيلية الأخرى منذ يوم الثلاثاء.

لم تفلح كافة هذه الإدانات في ردع القوات الروسية عن قصف المراكز الطبية بحسب ما سوف يستعرضه هذا التقرير من وقائع قمنا بتوثيقها، ونظراً لهذا العجز الدولي الصارخ والمستمر فقد اضطرت العديد من المنظمات الطبية لإيقاف العمل في بعض منشآتها الطبية، حرصاً على سلامة الكوادر الطبية والمرضى، وذلك في ظلِّ حالة من النزوح والأمراض الناتجة عن البرد والاكتظاظ؛ مما زاد من الوفيات بسبب البرد والمرض كما حصل مع الطفلة إيمان ليلى، التي قام والدها بإسعافها لكنها توفيت في 13/ شباط؛ نظراً لعدم توفر مركز طبي قريب وكان أقرب مركز طبي يبعد عن مكان نزوحه قرابة ساعتين سيراً على الأقدام، واستمرار الحالة على ما هي عليه تنذر بمضاعفات إنسانية وتفشي واسع للأمراض.

ثالثاً: المنهجية:

لقد اهتمَّت الشبكة السورية لحقوق الإنسان على نحو خاص –طيلة السنوات التسع الماضية– بتوثيق الانتهاكات المتعلقة بالكوادر الطبية واستهداف المنشآت الطبية، ذلك عبر تقارير شهرية دورية وتقارير وأبحاث موسَّعة، كان آخرها تقريرنا الصادر في أيار/ 2019 حول اعتداءات قوات الحلف السوري الروسي على المنشآت الطبية في شمال غرب سوريا منذ 26/ نيسان/ 2019.

ويُسلِّط تقريرنا هذا الضوء على حصيلة اعتداءات قوات الحلف السوري الروسي على منشآت طبية في شمال غرب سوريا، التي وقعت منذ بدء الحملة العسكرية في 26/ نيسان/ 2019 حتى 18/ شباط/ 2020. ويستعرض حوادث لم ترد في التقرير السابق.

وتشمل حصيلة حوادث الاعتداء التي أوردناها في هذا التقرير:

أولاً: عمليات القصف التي استهدفت منشآت طبية ولم يكن بالقرب منها مقرات أو معدات عسكرية.

ثانياً: عمليات قصف المنشآت الطبية التي تم تعليق عملها خشية تعرضها للقصف، ونظراً لنزوح أهالي المنطقة.

ثالثاً: قد تتعرض المنشأة الطبية الواحدة لأزيدَ من اعتداء واحد، ونحن نوثّق كل حادثة اعتداء على أنها انتهاك.

وبموجب القانون الإنساني الدولي تبقى الأعيان المدنية محميَّة من الهجمات العسكرية ما لم يتم استخدامها لأغراض عسكرية، وتنتزع عنها الحماية عندما تستخدم لأغراض عسكرية، وطيلة مدة الاستخدام، أما عندما يعود الهدف المدني من كونه خاضعاً للاستخدام العسكري إلى الاستخدام المدني، فيجب ألا يتعرض للهجوم وتعود له الحماية مرة أخرى.

وفي أثناء عملنا على هذا التقرير، وفي بعض الأحيان واجهتنا صعوبة في توثيق الحوادث بسبب مواقع المنشآت الطبية عند خطوط جبهات وكثافة القصف الذي تعرَّضت له هذه المناطق.

وبشكل عام، فمن خلال عمليات المراقبة المستمرة للحوادث والأخبار من قبل فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان، وعبر شبكة علاقات واسعة مع عشرات المصادر المتنوعة من خلال تراكم علاقات ممتدة منذ بدايات عملنا منذ عام 2011 حتى الآن، يقوم فريقنا عندما تردنا أو نُشاهد عبر شبكة الإنترنت ووسائل الإعلام أخباراً عن انتهاك بمحاولات متعددة لمتابعة ما وردَ ضمن هذا الخبر ومحاولة التَّحقق وجمع أدلة وبيانات، وفي بعض الأحيان تمكَّن الباحث من زيارة موقع الحدث في أسرع وقت ممكن، لكنَّ هذا نادراً ما يحدث؛ نظراً للمخاطر الأمنية المرتفعة جداً، ولكثرة حوادث الانتهاكات، وأيضاً نتيجة محدودية الإمكانات البشرية والمادية؛ ولهذا تختلف إمكانية الوصول إلى الأدلة، وبالتالي درجة تصنيفها، وغالباً ما نقوم في الشبكة السورية لحقوق الإنسان في مثل هذه الحالات بالاعتماد على شهادات ناجين تعرَّضوا للانتهاك مباشرة؛ حيث نحاول قدرَ الإمكان الوصول إليهم مباشرة، وبدرجة ثانية مَنْ شاهَدَ أو صوَّر هذا الانتهاك، إضافة إلى تحليل المواد المتوفرة في مصادر مفتوحة كشبكة الإنترنت، ووسائط الإعلام، وثالثاً عبر الحديث مع كوادر طبية قامت بعلاج المصابين وعاينت جثث الضحايا وحدَّدت سبب الوفاة.

كما حلَّلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان المقاطع المصورة والصور التي نُشرت عبر الإنترنت، أو التي أرسلها لنا نشطاء محليون عبر البريد الإلكتروني أو برنامج السكايب أو عبر منصات التواصل الاجتماعي، وقد أظهرت مقاطع مصورة بثَّها ناشطون موقع الهجمات وحجم الدمار الكبير الذي لحق بالمراكز الحيوية الطبية إثر الاعتداءات التي تعرَّضت لها من قِبَلِ قوات الحلف السوري الروسي.

نحتفظ بنسخٍ من جميع مقاطع الفيديو والصور المذكورة في هذا التقرير ضمن قاعدة بيانات إلكترونية سرية، ونسخٍ احتياطية على أقراصٍ صلبة، وعلى الرغم من ذلك لا ندَّعي أننا قُمنا بتوثيق الحالات كافة، ذلك في ظلِّ الحظر والملاحقة المفروضين علينا من قبل قوات النظام السوري وبعض المجموعات المسلحة الأخرى. ولمزيد من التَّفاصيل نرجو الاطلاع على المنهجية المتَّبعة من قبل الشبكة السورية لحقوق الإنسان.

يحتوي هذا التقرير على أربع روايات حصلنا عليها عبر حديث مباشر مع شهود أو أشخاص معنيون بعمل هذه المنشآت، وليست مأخوذة من مصادر مفتوحة، وقد شرحنا للشهود الهدف من المقابلات، وحصلنا على موافقتهم على استخدام المعلومات التي يُقدِّمونها في هذا التَّقرير دونَ أن نُقدِّم أو نعرض عليهم أية حوافز، كما حاولت الشبكة السورية لحقوق الإنسان تجنيب الشهود معاناة تذكُّر الانتهاك، وتمَّ منحُ ضمانٍ بعدم كشف هوية كل من أبدى رغبته في استخدام اسم مستعار.

ما وردَ في هذا التقرير يُمثِّل الحدَّ الأدنى الذي تمكنَّا من توثيقه من حجم وخطورة الانتهاك الذي حصل، كما لا يشمل الحديثُ الأبعادَ الاجتماعية والاقتصادية والنَّفسية.

رابعاً: استهداف الحلف السوري الروسي المراكز الطبية في شمال غرب سوريا في ظلِّ فشل الحماية الدولية:

بحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان فإنَّ ما لا يقل عن 67 منشأة طبية قد تعرضت لقرابة 88 حادثة اعتداء على يد قوات الحلف السوري الروسي منذ 26/ نيسان/ 2019 حتى 18/ شباط/ 2020، ويبدو لنا من خلال عمليات الرصد والمتابعة التي يقوم بها فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان، أنَّ هذه الاعتداءات كانت مدروسة حيث هدفت إلى إيقاع أكبر قدر ممكن من الأضرار في تلك المنشآت، وتجسَّد ذلك في النقاط الرئيسة التالية:

أولاً: تؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن من بين الـ 67 مركزاً طبياً الذي تم قصفه هناك 7 مراكز طبية قد قصفت 12 مرة، وهذه المراكز مسجلة ضمن الآلية الإنسانية لتجنب النزاع (وهي آلية ابتكرها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية OCHA في أيلول/ 2014 في محاولة منه حينها لحماية المنشآت الصحية في سوريا من هجمات قوات التحالف الدولي، حيث تقوم الآلية بإعلام قوات التحالف الدولي وروسيا وتركيا والمجموعة الدولية لدعم سوريا بالمواقع الإنسانية الثابتة والمهام الإنسانية المتحركة للتَّخفيف من مخاطر استهدافهم وقصفهم بغارات جوية)، أي أن القوات الروسية على علم بمواقع هذه المراكز الطبية ومع ذلك فقد تم قصفها، ونعتقد أنه ربما يكون هناك أكثر من 7 مراكز طبية قد تم قصفها، لكننا واجهنا صعوبة كبيرة ومستمرة في معرفة المراكز الطبية التي تمت مشاركتها مع الآلية، وكنا قد أصدرنا تقريراً حول هذه الآلية وتقييم دورها في حماية المنشآت الطبية في سوريا.

ثانياً: رصدنا في المدة التي يغطيها التقرير تنفيذ قوات النظام السوري والقوات الروسية هجمات جوية متتالية بفوارق زمنية قصيرة تمتد من دقائق (هجوم مزدوج) كما حصل على سبيل المثال أثناء اعتداء القوات الروسية على مشفى الإيمان في قرية أورم الكبرى في ريف حلب في 31/ آب/ 2019، أو بفوارق أيام قليلة كتعرض مشفى جسر الشغور الجراحي المعروف "بمشفى الكلاوي" لهجومين جويين من طيران حربي تابع للنظام السوري، الأول في 10/ تموز/ 2019 والثاني في الـ 12 من الشهر ذاته.

كما أظهرت بعض الحوادث تعاقب هجمات لكلا الطرفين على المنشأة الطبية ذاتها إما بفارق دقائق معدودة كالهجوم الذي تعرضت له الوحدة الجراحية في كفر زيتا بريف حماة في 5/ أيار/ 2019 حين نفذت القوات الروسية هجوماً على المنشأة تبعه هجوم جوي سوري بالبراميل المتفجرة على المنشأة ذاتها، أو بفارق أيام قليلة كحادثة الاعتداء على مشفى ترملا التخصصي ووحدة ترملا لغسيل الكلى –مشارك بالآلية الإنسانية لتجنب النزاع– في قرية ترملا بريف إدلب، الذي تعرض لهجوم جوي روسي في 5/ أيار/ 2019 تبعه هجوم جوي سوري في الـ 14 من الشهر ذاته.

خامساً: مقاطع مصورة نشرتها وسائل إعلام تابعة للنظام السوري تُظهر حجم الدمار في المراكز الطبية، وروسيا تُنكر قصفها:

خلال رصدنا لما تقوم صفحات التواصل الاجتماعي الموالية للنظام السوري بنشره، لاحظنا أنه وبعد اجتياح قوات النظام السوري بلدة كفر نبودة بريف حماة الشمالي في 9/ أيار/ 2019 انتشر مقطع مصور على صفحات موالية للنظام السوري على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، ويظهر في المقطع مبنى الوحدة الجراحية في البلدة وما لحق به من دمار، كما لاحظنا انتشار مقطع مصور، كان قد نشر من قبل الوكالة السورية للأنباء في 28/ كانون الثاني/ 2020، يُظهر دماراً لحق بمركز دير الشرقي الصحي في قرية دير الشرقي بريف إدلب.

في 30/ كانون الثاني/ 2020، نفت وزارة الدفاع الروسية في تصريح لها تنفيذَ طائراتها أية عملية عسكرية في جنوب إدلب مستهدفة مشفى ومخبز، فيما أشارت التحقيقات التي قام بها فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان إلى تحليق طيران روسي أقلع من مطار حميميم، مساء 29/ كانون الثاني، تتبعه ناشطون حتى دخوله أجواء مدينة أريحا في ريف إدلب الجنوبي، ونفذ هجوماً على مشفى الشامي المعروف بمشفى أريحا الجراحي؛ ما تسبب في إصابته بأضرار مادية كبيرة، إضافة إلى مجزرة قتل ضحيتها سبعة مدنيين، كانوا طفلاً وخمس سيدات وأحد الكوادر الطبية العاملة في المشفى. وزارة الدفاع الروسية تنفي دائماً قيامها بأي قصف على مركز طبي أو مواقع مدنية.

سادساً: حصيلة استهداف المنشآت الطبية في شمال غرب سوريا من قبل قوات الحلف السوري الروسي منذ 26/ نيسان/ 2019:

بحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان فقد تم تسجيل ما لا يقل عن 88 حادثة اعتداء على منشآت طبية، ارتكبتها قوات الحلف السوري الروسي في شمال غرب سوريا، منذ 26/ نيسان/ 2019 حتى 18/ شباط/ 2020، تسبَّبت هذه الهجمات في تضرر 67 منشأة طبية. وتوزَّعت حوادث الاعتداء بحسب الأطراف الرئيسة الفاعلة على النحو التالي:

- **قوات النظام السوري**: 52، توزعت على النحو التالي:

محافظة إدلب: 42

محافظة حماة: 5

محافظة حلب: 5

- **القوات الروسية**: 36، توزعت على النحو التالي:

محافظة إدلب: 21

محافظة حماة: 9

محافظة حلب: 6

كما تسبَّب التصعيد العسكري لقوات الحلف السوري الروسي على شمال غرب سوريا في مقتل ما لا يقل عن 19 من الكوادر الطبية منذ 26/ نيسان/ 2019 حتى 18/ شباط/ 2020، توزعوا على النحو التالي:

- **قوات النظام السوري**: 9
- **القوات الروسية**: 10

خريطة تظهر توزع حصيلة حوادث اعتداء قوات الحلف السوري الروسي على المنشآت الطبية في شمال غرب سوريا منذ 26 نيسان 2019 حتى 8/ شباط/ 2020، ومخطط زمني لتلك الحوادث:

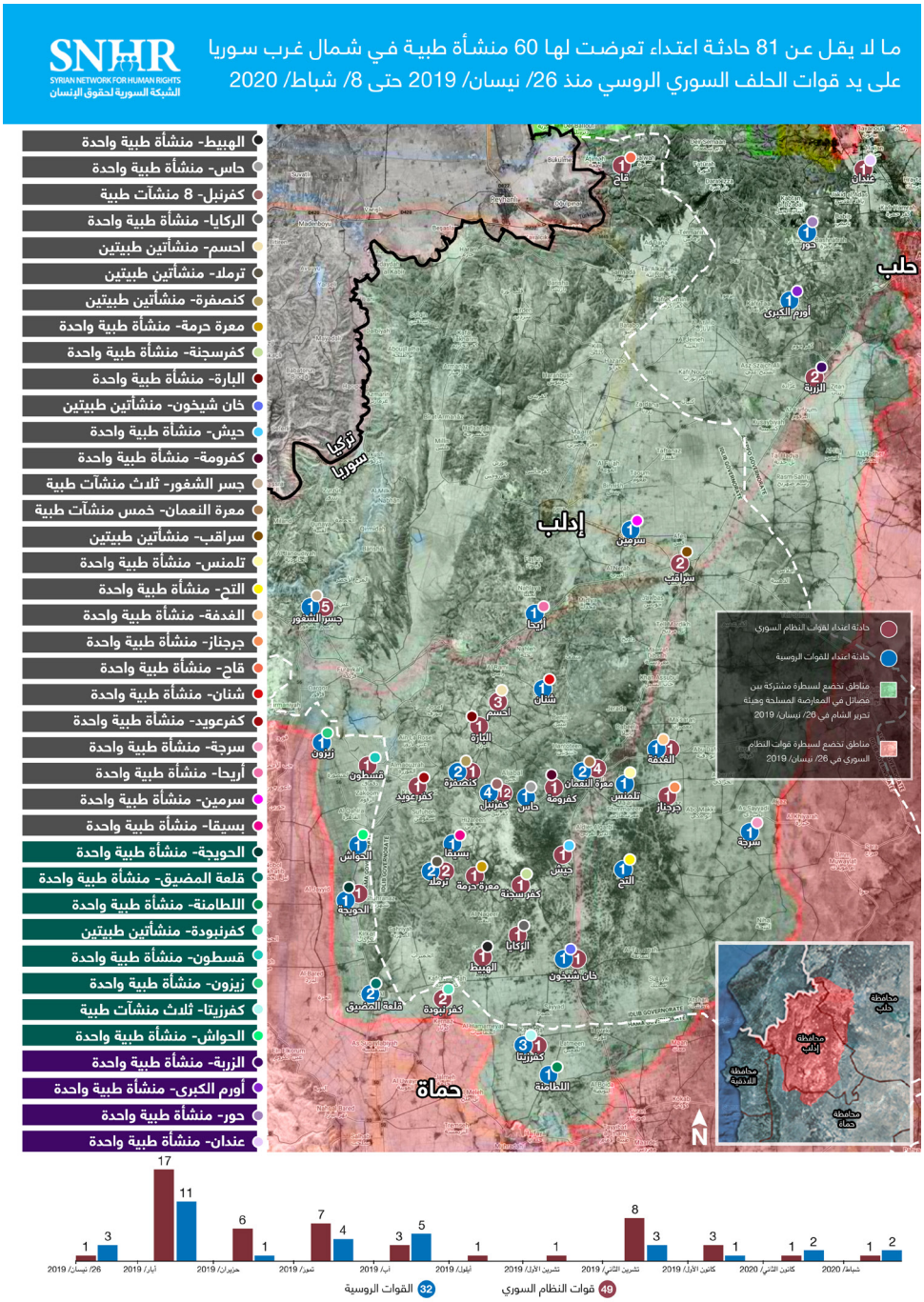

تظهر الخريطة أن الحصيلة الأعلى من المنشآت المستهدفة كانت في محافظة إدلب، حيث تعرضت 45 منشأة للاعتداءات تلتها محافظة حماة بـ 11 منشأة، كما كان شهر أيار 2019 هو الأعلى من حيث حصيلة حوادث الاعتداء على المنشآت الطبية بـ 28 حادثة اعتداء على يد قوات الحلف السوري الروسي.

خريطة تفاعلية تظهر توزع المنشآت الطبية التي اعتدت عليها قوات الحلف السوري الروسي في شمال غرب سوريا:

خريطة تفاعلية تظهر توزع المنشآت الطبية التي استهدفتها قوات الحلف السوري الروسي في شمال غرب سوريا
منذ 26/ نيسان/ 2019 حتى 8/ شباط/ 2020

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

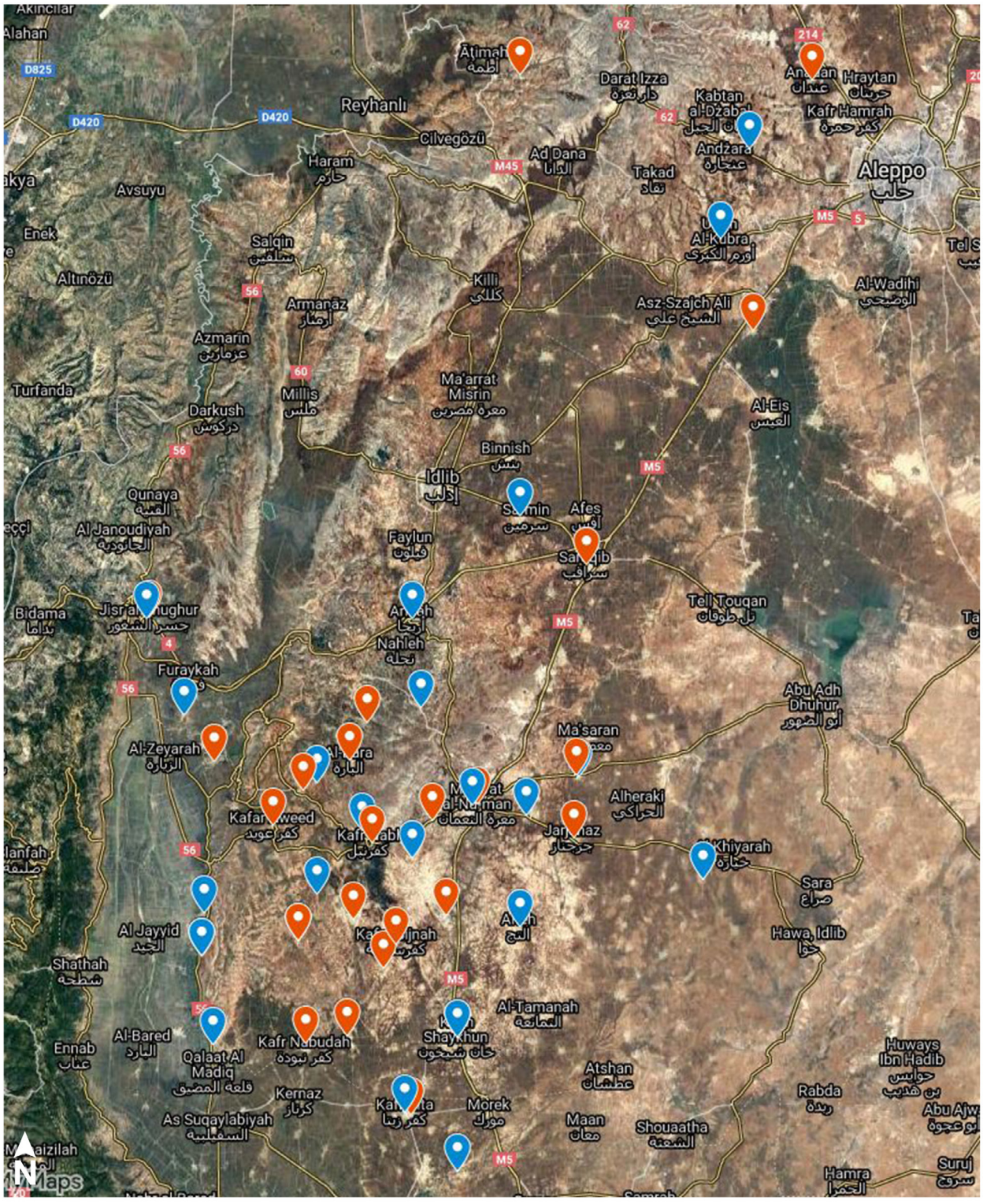

سابعاً: أبرز الهجمات على المنشآت الطبية في شمال غرب سوريا من قبل قوات الحلف السوري الروسي منذ 26/ نيسان/ 2019:

مشفى كفر نبل الجراحي "الأورينت سابقاً":

يقع شمال مدينة كفر نبل بريف محافظة إدلب الجنوبي، يتخذ من بناء المركز الثقافي سابقاً مقراً له، يحوي أقسام الإسعاف والجراحة والداخلية والعظمية والتصوير، إضافة إلى مخبر تحليل وصيدلية، يتَّحصن قسم منه داخل مغارات تمَّ حفرها تحت الأرض أسفل بناء المشفى الأساسي، تدعمه منظمة يداً بيد للعون والتنمية HIHFAD، يستفيد من خدماته قرابة 6500 شخص سنوياً. تعرض المشفى لخمس اعتداءات اثنتان منها على يد قوات النظام السوري وثلاثة على يد القوات الروسية. تخضع المدينة لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحوادث.

الحادثة الأولى: الأحد 5/ أيار/ 2019، قرابة الساعة 16:30، شنَّ طيران ثابت الجناح نعتقد أنه روسي أربع غارات بالصواريخ استهدفت المشفى بشكل مباشر؛ ما أدى إلى مقتل مدني واحد من مراجعي المشفى، إضافة إلى دمار كبير في بناء المشفى وإصابة تجهيزاته بأضرار مادية متوسطة، ودمار كبير في سيارة إسعاف تابعة لمنظومة شام الإسعافية كانت أمام المشفى.

دمار لحق بمشفى كفر نبل الجراحي جراء هجوم جوي روسي على مدينة كفر نبل/ إدلب – 5/ أيار/ 2019 – بعدسة: سعد الدين زيدان

دمار لحق بسيارة إسعاف جراء هجوم جوي روسي على مشفى كفر نبل الجراحي في مدينة كفر نبل/ إدلب – 5/ أيار/ 2019 – بعدسة: عمر حاج قدور

بلال بيوش[1] ، ناشط إعلامي من أبناء مدينة كفر نبل، توجه إلى منطقة قريبة من المشفى وقام بتصوير الهجوم، تواصلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع بلال، الذي أفادنا: "**بعد الغارة الأولى خرجت من منزلي، وثبتُّ كاميرتي في منطقة على بعد قرابة 200م عن المشفى، رصدت ثلاث غارات للطائرة على المشفى بثلاثة صواريخ بفارق 6 – 7 دقائق بين كل منها، لقد استهدفت الصواريخ الأربعة المشفى وسقط الصاروخان الأولان عند بوابة المشفى وتسببا في تدميره**" أضاف بلال لدى سؤاله عن الطائرة التي نفذت الهجوم: "**علمنا من المراصد أن الطيران روسي قد أقلع من مطار حميميم، وأنا أيضاً بت أستطيع تمييز الطائرة الروسية من حجمها ولونها وطريقة تنفيذها للغارة**". أكد لنا بلال خلو المنطقة من أي وجود عسكري وقت الهجوم.

الحادثة الثانية: الخميس 4/ تموز/ 2019 قرابة الساعة 14:30 ألقى طيران مروحي تابع لقوات النظام السوري ثلاثة براميل متفجرة على مشفى كفر نبل الجراحي؛ سقط البرميل الأول عند مدخل المشفى مباشرة بينما سقط الاثنان التاليان على بعد قرابة 20 متر من الأول، تلا ذلك غارة لطيران ثابت الجناح تابع للنظام السوري بصاروخ أصاب مدخل المشفى أيضاً بشكل مباشر؛ تسببت الهجمات في دمار كبير في مدخل المشفى وإصابة مواد إكسائه بأضرار مادية متوسطة.

أخبرنا رامي الفارس [2] أحد الكوادر الطبية العاملة في المشفى، الذي كان موجوداً فيه عند وقوع الهجوم: "**بينما كنت في قسمي أجري مكالمة مع أحد أقاربي، أضاء المكان فجأة وشعرت بضغط كبير قذفني بعيداً أمتاراً عدة، صحوت**

[1] عبر تطبيق واتساب في 25/ تشرين الثاني/ 2019

[2] عبر تطبيق واتساب في 14/ كانون الأول/ 2019

من هول الصدمة بعد دقائق لأكتشف أن برميلاً متفجراً سقط عند مدخل المشفى مباشرة تلاه برميلين آخرين بفارق قرابة عشر دقائق بين كل منهما، وبعد قرابة 15 دقيقة من البرميل الثالث تعرضت المنطقة لثلاث غارات من طيران حربي –علمت من زملائي لاحقاً أنه تابع للنظام السوري– أصاب الصاروخ الأول مدخل المشفى أيضاً بشكل مباشر" يقول رامي: **"لم يصب أحد من الكوادر جراء الهجوم واقتصرت الأضرار على المدخل الذي انهار بشكل شبه كامل"** أضاف رامي أنه خرج من المشفى عقب انتهاء الهجوم وشاهد غطاء البرميل المتفجر وقطعاً معدنية وكرات معدنية أيضاً يتراوح وزنها بين 100 – 3000 غرام جميعها كانت داخل البرميل، أكد لنا رامي خلو المنطقة من أي وجود عسكري وقت الهجوم.

الحادثة الثالثة: الأحد 21/ تموز/ 2019 ألقى الطيران المروحي التابع لقوات النظام السوري براميل متفجرة عدة أمام مدخل مشفى كفر نبل الجراحي –الذي يعمل بنظام الطوارئ–؛ ما أدى إلى إصابة بناء المشفى ومعداته بأضرار مادية متوسطة.

الحادثة الرابعة: الجمعة 23/ آب/ 2019 قصف طيران ثابت الجناح (Su-24) تابع لقوات النظام السوري صواريخ عدة قرب مشفى كفر نبل الجراحي –الذي يعمل بنظام الطوارئ–؛ ما أدى إلى إصابة أثاث المشفى بأضرار مادية بسيطة.

الحادثة الخامسة: الأربعاء 6/ تشرين الثاني/ 2019 قصف طيران ثابت الجناح نعتقد أنه روسي صاروخاً على مدخل مشفى كفر نبل الجراحي؛ ما أدى إلى دمار جزئي في مدخل المشفى، إضافةً إلى إصابة معداته بأضرار مادية متوسطة.

مشفى دار الحكمة:

يقع وسط مدينة كفر نبل بريف محافظة إدلب الجنوبي، وهو مشفى عام مرخص لدى مديرية الصحة التابعة للنظام السوري. تخضع المدينة لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الهجمات.

الحادثة الأولى: الثلاثاء 28/ أيار/ 2019، قرابة الساعة 10:00، قصف طيران ثابت الجناح تابع لقوات النظام السوري صواريخ عدة تزامناً مع قصف راجمات صواريخ القوات ذاتها محيط المشفى؛ ما أدى إلى دمار جزئي في بناء المشفى، وإصابة أثاثه وأقسامه ومعداته بأضرار مادية كبيرة وخروجه عن الخدمة، نُشير إلى أنَّ الضرر الأكبر في المشفى كان سببه صواريخ الراجمات إثرَ سقوطها على مسافة قريبة منه.

دمار ناجم عن هجوم أرضي سوري على مشفى دار الحكمة في مدينة كفر نبل/ إدلب – 28/ أيار/ 2019

الحادثة الثانية: الإثنين 4/ تشرين الثاني/ 2019 قصفت راجمة صواريخ تابعة لقوات النظام السوري قرب المشفى؛ ما أدى إلى تضرر بناء المشفى، نشير إلى أنَّ المشفى خارج عن الخدمة إثر الاعتداء السابق.

مركز حيش الصحي:

يقع شمال غرب قرية حيش بريف محافظة إدلب الجنوبي، يقدم خدمات رعاية أولية ولقاحات. تخضع القرية لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

السبت 15/ حزيران/ 2019 قصف طيران ثابت الجناح تابع لقوات النظام السوري صواريخ عدة قرب مركز حيش الصحي؛ ما أدى إلى دمار كبير في بناء المركز، وإصابة أثاثه بأضرار مادية متوسطة، نُشير إلى أنَّ إدارة المركز علقت عمله إثرَ التصعيد العسكري على المنطقة.

دمار إثرَ هجوم جوي للنظام السوري قرب مركز حيش الصحي في قرية حيش/ إدلب – 15/ حزيران/ 2019

مشفى عدنان كيوان للأطفال والنسائية:

يقع وسط قرية كنصفرة في جبل الزاوية بريف محافظة إدلب الجنوبي، يختص بأمراض النساء والأطفال، تدعمه الرابطة الطبية للمغتربين السوريين (SEMA)، نشير إلى أن المشفى مرخص من قبل وزارة الصحة التابعة للنظام السوري ومدرج ضمن دليلها.

تعرَّض منذ 26/ نيسان/ 2019 لهجومين اثنين أحدهما على يد قوات النظام السوري والثاني على يد القوات الروسية، تخضع قرية كنصفرة لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الهجمات.

الحادثة الأولى: الجمعة 13/ أيلول/ 2019 قصفت مدفعية تابعة لقوات النظام السوري قذيفة أمام المشفى؛ ما أدى إلى إصابة بناء المشفى بأضرار مادية متوسطة.

أضرار إثر هجوم أرضي للنظام السوري على مشفى كيوان في قرية كنصفرة/ إدلب – 13/ أيلول/ 2019

الحادثة الثانية: الأحد 24/ تشرين الثاني/ 2019 قصف طيران ثابت الجناح نعتقد أنه روسي بالصواريخ المشفى، استهدفت الصواريخ بناء المشفى بشكل مباشر؛ ما أدى إلى دمار كبير في بنائه، وإصابة معداته وأثاثه بأضرار مادية كبيرة، وخروجه عن الخدمة.

وقد أصدرت الرابطة الطبية للمغتربين السوريين (SEMA) بياناً عبر موقعها الرسمي تدين فيه الاعتداء على المشفى

دمار إثر هجوم جوي نعتقد أنه روسي على مشفى عدنان كيوان في قرية كنصفرة/ إدلب – 24/ تشرين الثاني/ 2019

مشفى الإيمان للنسائية والأطفال:

يقع جنوب غرب قرية أورم الكبرى بريف محافظة حلب الغربي. يضم عيادة أطفال، وقسم حواضن، مركز لعلاج سوء التغذية، عيادة نسائية، قسم الولادة الطبيعية والقيصرية، قسم الجراحة النسائية، إضافة إلى مخابر وصيدلية. تدعمه منظمة(HUMAN APPEAL) للإغاثة والتنمية، يستفيد من خدماته قرابة 60 ألف سيدة وطفل سنوياً. تخضع قرية أورم الكبرى لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

السبت 31/ آب/ 2019، قرابة الساعة 00:31 أقلعت طائرة ثابتة الجناح نعتقد أنها روسية من مطار حميميم في ريف محافظة اللاذقية باتجاه جنوب شرق، وقرابة الساعة 00:56 قصفت ما لا يقل عن ستة صواريخ في محيط المشفى؛ ما أدى إلى إصابة ستة أطفال بجراح، إضافة إلى دمار جزئي في بناء المشفى، وإصابة معداته وسيارة إسعاف تابعة له بأضرار مادية كبيرة. إثر تعرض المشفى للقصف تم إجلاء المرضى منه إلى منشآت طبية أخرى وإيقافه عن العمل، نُشير إلى أنَّ وقفاً لإطلاق النار في المنطقة –أعلن عنه النظام الروسي– دخل حيّز التنفيذ بعد الهجوم، عند الساعة 06:00 من اليوم ذاته.

أضرار في حواضن الرضع إثر هجوم جوي نعتقد أنه روسي على محيط مشفى الإيمان للأطفال والنسائية في بلدة أورم الكبرى/ حلب – 31/ آب/ 2019

تواصلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع الطبيب مصطفى بركات[3] ، مدير مشفى الإيمان في بلدة أورم الكبرى، الذي أخبرنا أنه قرابة الساعة 01:00 من يوم السبت 31/ آب/ 2019 تعرض محيط المشفى لست غارات متتالية يفصل بين الغارة والأخرى نحو خمس دقائق تقريباً: "**عندما شنَّ الطيران الحربي الغارة كنت في منزلي الذي يبعد قرابة 1 كم عن المشفى وسمعت صوت انفجار خفيف أخبرني على إثره أحد المرضين المناوبين أن المشفى يتعرض للقصف وأن المراصد قد عممت أن الطيران المعتدي هو طيران روسي وأنه لا يزال في الأجواء وسيكرر القصف، فأوعزت إلى الكادر بالنزول إلى الطوابق السفلية وسارعت للوصول إلى المكان، لكن لم نتمكَّن أنا ورجال الدفاع المدني من الاقتراب كما لم يتمكن الكادر الطبي والمرضى من مغادرة المشفى بسبب استمرار القصف**". أضاف د. مصطفى أنه علم من الكادر الطبي لدى وصوله أن طائرة حربية روسية قد نفَّذت غارتين على بعد ثلاثة أمتار من الجهة الغربية للمشفى وغارة على بعد ستة أمتار من الجهة الشمالية، وغارتين من الجانب الشرقي: "**تسببت الغارات بأضرار كبيرة في تجهيزات المشفى وتضررت حواضن عدة في قسم الأطفال، كما تهدَّم جزء من سور المشفى وتحطَّمت بعض النوافذ والأبواب وخزانات الوقود والمولدات وسيارات تابعة للأطباء العاملين، كما أحدثت الصواريخ خمسة حفر، في محيط المشفى، بعمق تراوح بين خمس إلى ست أمتار ودائرة نصف قطرها سبعة أمتار تقريباً، لقد خرج المشفى عن الخدمة بشكل كامل**" أكد د. مصطفى أن المنطقة التي يقع فيها المشفى خالية من أية مقرات أو وجود عسكري.

[3] عبر تطبيق واتساب في 9/ أيلول/ 2019

مشفى الإخلاص للأطفال والنسائية:

يقع جنوب شرق قرية شنان في منطقة جبل الزاوية بريف محافظة إدلب الجنوبي. يضم قسمي أطفال ونسائية وعيادة داخلية للأطفال ومركز لقاح ومخبر وصيدلية. تخضع قرية شنان لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

الثلاثاء 5/ تشرين الثاني/ 2019، الساعة 23:55 شنَّ طيران ثابت الجناح نعتقد أنه روسي غارة بصاروخين قرب المشفى؛ أتبعها بغارة ثانية بصاروخين قرابة الساعة 00:20 من يوم 6/ تشرين الثاني، استهدفا بناء المشفى بشكل مباشر؛ ما أدى إلى إصابة اثنين من الكادر الطبي، إضافةً إلى دمار كبير في بناء المشفى، واندلاع حريق في جزء منه، وإصابة معداته وأثاثه وسيارة إسعاف تابعة للجمعية الطبية السورية الأمريكية (SAMS) بأضرار مادية كبيرة، وخروج المشفى عن الخدمة.

دمار إثر هجوم جوي نعتقد أنه روسي على مشفى الإخلاص جنوب شرق قرية شنان/ إدلب – 5/ تشرين الثاني/ 2019

تحليل بصري يظهر موقع هجوم جوي نعتقد أنه روسي على مشفى الإخلاص في قرية شنان/ إدلب:

أدهم حمرين، ممرض في قسم الإسعاف في مشفى الإخلاص بقرية شنان، من أبناء قرية معراتة، أصيب بالاختناق جراء الحريق الذي نشب في المشفى إثرَ الهجوم. أخبرنا أدهم[4] : ”**استيقظت قبل منتصف ليلة 6/ تشرين الثاني بدقائق على دوي انفجار ضخم هزَّ المنطقة، علمت لاحقاً أنه صوت صاروخين سقط أحدهما على بعد خمسين متراً شرق المشفى بينما سقط الثاني على مسافة أبعد قليلاً من الأول، تسبَّب القصف في إصابات عدة بين مراجعي المشفى، قمنا بإجراء إسعافات أولية لهم، وبدأنا بعملية إخلاء المشفى على الفور من النساء الولادات والأطفال ضمن الحواضن وكادر المشفى**“ قال أدهم إنه عاد مع أحد زملائه إلى المشفى ليتأكدا من خلوِّه: ”**بعد وصولنا عادَ الطيران لينفذ غارة بصاروخين استهدفا بناء المشفى بشكل مباشر؛ تسببا في دماره واندلا ع حريق فيه، ولم نتمكن من الخروج إلا بعد وصول رجال الدفاع المدني والأهالي وإخمادهم الحريق وإخراجنا**“ أضاف أدهم ”**لقد تعرض المشفى لدمار كبير في معظم أقسامه ومولداته وتجهيزاته كما تضررت سيارة إسعاف، وهو خارج الخدمة حالياً**“.

[4] عبر تطبيق واتساب في 13/ تشرين الثاني/ 2019

مشفى الشامي:

المعروف بمشفى أريحا الجراحي، يقع شمال مدينة أريحا بريف محافظة إدلب الجنوبي، وهو مشفى مختص بالجراحة العامة والنسائية والتوليد، مرخص لدى مديرية الصحة التابعة للنظام السوري. تخضع المدينة لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

الأربعاء 29/ كانون الثاني/ 2020 قرابة الساعة 22:40 شنَّ طيران ثابت الجناح نعتقد أنه روسي 3 غارات مُتتالية بالصواريخ على المشفى ومحيطه؛ ما أدى إلى مقتل أحد الكوادر الطبية في المشفى، إضافةً إلى دمار كبير في بنائه، وإصابة معداته بأضرار مادية كبيرة، وخروجه عن الخدمة، نشير إلى أنّ القصف تسبَّب بمجزرة ضحاياها مدنيون نازحون؛ نتيجة استهداف أحد المباني السكنية المجاورة للمشفى.

مقطع مصور يستعرض الدمار والأضرار إثر هجوم جوي نعتقد أنه روسي على مشفى الشامي في مدينة أريحا/ إدلب – 29/ كانون الثاني/ 2020

مشفى الهدى الجراحي:

يقع في قرية حور بريف محافظة حلب الغربي، تأسَّس عام 2014 ولديه منظومة إسعاف مجهزة بشكل كامل، كما يضم أقسام الاستشفاء والعمليات الجراحية والجراحة العامة والعصبية والعظمية والعناية المركزية والأشعة والطبقي محوري والأطفال والحواضن، إضافة إلى مخبر وصيدلية، تدعمه منظمة سكن للرعاية والتنمية (SKT)، ويقدم خدماته لما يقارب 250 ألف نسمة، حيث يستقبل المشفى 6000 شخص شهرياً، ويقدم 13 ألف خدمة طبية مجانية شهرياً. تخضع قرية حور لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

السبت 1/ شباط/ 2020، قرابة الساعة 10:40، شنَّ طيران ثابت الجناح نعتقد أنه روسي غارتين بالصواريخ على المشفى، سقطت الصواريخ وسط ساحة المشفى؛ ما أدى إلى دمار جزئي في بنائه، وإصابة معداته بأضرار مادية كبيرة.

دمار إثر هجوم جوي نعتقد أنه روسي على مشفى الهدى الجراحي في قرية حور/ حلب – 1/ شباط/ 2020

مركز عندان الصحي:

يقع في مدينة عندان بريف محافظة حلب الشمالي، تدعمه منظمة الأطباء المستقلين (IDA)، تخضع المدينة لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

الخميس 6/ شباط/ 2020، قصفت مدفعية تابعة لقوات النظام السوري قذيفة على المركز؛ ما أدى إلى دمار جزئي في سور المركز، وإصابة معداته وأثاثه بأضرار مادية متوسطة.

دمار إثر هجوم أرضي للنظام السوري على مركز عندان الصحي في مدينة عندان/ حلب – 6/ شباط/ 2020

ثامناً: مسؤولية حماية المدنيين في سوريا:

لقد ارتكب النظام السوري على مدى تسع سنوات جرائم وانتهاكات فظيعة بحق المدنيين السوريين، ولم يستجب لأي من مطالب لجنة التَّحقيق الدولية بشأن الجمهورية العربية السورية، ولا مطالب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ولا حتى قرارات مجلس الأمن، وكان يفترض بمجلس الأمن أن يتَّخذ تدابير جماعية ويتحرك بموجب المادتين 41 و42 من ميثاق الأمم المتحدة، لكنه فشل أيضاً بسبب الحصانة التي منحتها روسيا للنظام السوري، كما أنَّها لم تُحجم عن استخدام حق النقض في حالة النظام السوري، الذي ليس فقط لم يلتزم بمسؤولية حماية المدنيين، بل هو من ارتكب أفظع الانتهاكات بحقهم، وصلت مرتبة جرائم ضدَّ الإنسانية، وإبادة داخل مراكز الاحتجاز عبر عمليات التعذيب.

أكَّدت اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول في تقريرها المنشور في كانون الأول 2001 على أنَّ: "إنْ تخلَّف مجلس الأمن عن الوفاء بمسؤوليته في أوضاع تهز الضمير وتستصرخ النجدة فسيكون من غير المعقول أن نتوقع من الدول المعنية أن تستبعد استخدام وسائل أخرى أو اتخاذ أشكال أخرى من التدابير للتصدي لخطورة وإلحاح هذه الأوضاع"

وهذا ما حصل تماماً في سوريا وليس في مجزرة واحدة أو في انتهاك واحد بل في عمليات القتل والتعذيب، والعنف الجنسي، والإخفاء القسري، واستخدام الأسلحة الكيميائية، والبراميل المتفجرة، وحصار المدنيين، والقائمة تطول، لقد تخلَّف مجلس الأمن عن مسؤولياته في الحالة السورية التي استصرخت الشبكة السورية لحقوق الإنسان والمنظمات الدولية ولجان التحقيق الأممية النجدة من مجلس الأمن لأجلها آلاف المرات، وفي هذا السياق أكَّدت اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول في التقرير ذاته: "يستحيل التوصل إلى توافق في الرأي حول أية مجموعة من اقتراحات القيام بتدخل عسكري يعترف بصحة أي تدخل لم يأذن به مجلس الأمن أو الجمعية العامة. ولكن هذا ربما يترك ظروفاً يتخلف فيها مجلس الأمن عن الوفاء بما تعتبره هذه اللجنة مسؤوليته عن الحماية في وضع يهز الضمير ويستصرخ النجدة. إنها لمسألة حقيقية في هذه الظروف حيث يقع أشد الضرر: **في الإضرار بالنظام الدولي إذا تم تجاوُز مجلس الأمن أو في الإضرار بذلك النظام إذا ذُبِحَ الناس ومجلس الأمن واقف وقفة المتفرج**".

لقد وافقت الدول بالإجماع في قمة عام 2005 على مسؤولية كل دولة عن حماية سكانها من الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، إن هذه المسؤولية تستلزم منع هذه الجرائم، ومنع التحريض على ارتكابها بكافة الوسائل الممكنة، وعندما تخفق الدولة بشكل واضح في حماية سكانها من الجرائم الفظيعة، أو تقوم هي بارتكاب هذه الجرائم كما في حالة النظام السوري، فإن من مسؤولية المجتمع الدولي التدخل باتخاذ إجراءات حماية بطريقة جماعية وحاسمة وفي الوقت المناسب.

تاسعاً: الاستنتاجات والتوصيات:

- إنَّ الحوادث الواردة في هذا التَّقرير تُمثِّل بشكل لا يقبل التَّشكيك خرقاً لقراري مجلس الأمن رقم 2139 و2254 القاضيَين بوقف الهجمات العشوائية، وانتهاكاً عبر جريمة القتل العمد للمادتين السابعة والثامنة من قانون روما الأساسي، ما يُشكل جرائم حرب.
- الهجمات الواردة في التقرير تُشكِّل خرقاً لقرار مجلس الأمن رقم 2286 القاضي بوقف الانتهاكات والتَّجاوزات التي ترتكب في النِّزاعات المسلحة ضدَّ العاملين في المجال الطبي والعاملين في تقديم المساعدة الإنسانية الذين يزاولون حصرياً مهامَ طبية، وضدَّ وسائل نقلهم ومعداتهم، وكذلك ضدَّ المستشفيات وسائر المرافق الطبية الأخرى.
- نؤكد على أنَّ معظم حوادث القصف الواردة في التَّقرير قد استهدفت أفراداً مدنيين عُزَّل، وبالتالي فإنَّ القوات المعتدية انتهكت أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يحمي الحقَّ في الحياة. إضافة إلى أنها ارتكبت في ظل نزاع مسلح غير دولي فهي ترقى إلى جريمة حرب، وقد توفرت فيها الأركان كافة.
- تُعتبر الهجمات الواردة في التَّقرير بمثابة انتهاك للقانون الإنساني الدولي العرفي، ذلك أنَّ القذائف قد أُطلقت على منشآت وآليات تستخدم لتقديم الخدمات الطبيَّة ولم توجَّه إلى هدف عسكري مُحدَّد.
- إنَّ عمليات القصف، قد تسبَّبت بصورة عرضية في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم أو في إلحاق الضرر الكبير بالأعيان المدنية. وهناك مؤشرات قوية جداً تحمل على الاعتقاد بأن الضَّرر كان مفرطاً جداً إذا ما قورن بالفائدة العسكرية المرجوة.

التوصيات:

إلى مجلس الأمن الدولي:

- يتوجب على مجلس الأمن اتخاذ إجراءات إضافية بعد صدور القرارين رقم 2139 و2254 ولا يوجد التزامات بوقف عمليات القصف العشوائي، ويجب أن يلتزم بها جميع أطراف النزاع، إلى جانب الالتزام بقواعد القانون الدولي الإنساني.
- يجب إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة جميع المتورطين، بمن فيهم النظام الروسي بعد أن ثبت تورطه في ارتكاب جرائم حرب.
- توسيع العقوبات لتشملَ النظام السوري والإيراني والروسي المتورطين بشكل مباشر في ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضدَّ الإنسانية ضدَّ الشَّعب السوري.
- إدراج الميليشيات التي تُحارب إلى جانب الحكومة السورية، والتي ارتكبت مذابح واسعة، كالميليشيات الإيرانية، وحزب الله اللبناني والألوية الشيعية الأخرى، وجيش الدفاع الوطني، والشبيحة على قائمة الإرهاب الدولية.

- التَّوقف عن اعتبار الحكومة السورية طرفاً رسمياً "بعد أن ارتكبت جرائم ضدَّ الإنسانية" فيما يتعلق بالجانب الإغاثي، والتَّوقف عن إمدادها بالقسم الأكبر من المساعدات المالية والمعنوية، والتي غالباً لا تصل إلى مُستحقيها بل إلى الموالين للحكومة السورية.

إلى المجتمع الدولي:

- في ظلِّ انقسام مجلس الأمن وشلَلِه الكامل، يتوجب التَّحرك على المستوى الوطني والإقليمي لإقامة تحالفات لدعم الشَّعب السوري، ويتجلى ذلك في حمايته من عمليات القتل اليومي ورفع الحصار، وزيادة جرعات الدَّعم المقدَّمة على الصَّعيد الإغاثي. والسَّعي إلى ممارسة الولاية القضائية العالمية بشأن هذه الجرائم أمام المحاكم الوطنية، في محاكمات عادلة لجميع الأشخاص المتورطين.
- دعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مراراً وتكراراً في عشرات الدراسات والتقارير وباعتبارها عضو في "التحالف الدولي لتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (ICRtoP)"، إلى تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (R2P)، وقد تمَّ استنفاذ الخطوات السياسية عبر اتفاقية الجامعة العربية ثم خطة السيد كوفي عنان وما جاء بعدها من بيانات لوقف الأعمال العدائية واتفاقيات أستانة، وبالتَّالي لا بُدَّ بعد تلك المدة من اللجوء إلى الفصل السابع وتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (R2P)، الذي أقرَّته الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولايزال مجلس الأمن يُعرقل حماية المدنيين في سوريا.
- تجديد الضَّغط على مجلس الأمن بهدف إحالة الملف في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.
- السَّعي من أجل إحقاق العدالة والمحاسبة في سوريا عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، واستخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية.

إلى المفوضية السَّامية لحقوق الإنسان:

- على المفوضية السامية أن تُقدم تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان وغيره من هيئات الأمم المتحدة عن الحوادث الواردة في هذا التقرير، والحوادث التي سبقتها باعتبارها علامة صارخة في ظلِّ انتهاكات يومية متفرقة أقلَّ حجماً، ومحاولة تنفيذ التَّوصيات الواردة في هذا التقرير.

إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة COI:

- فتح تحقيقات في الحالات الواردة في هذا التَّقرير والتَّقارير السَّابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتَّعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتَّفاصيل.

إلى الآلية الدولية المحايدة المستقلة IIIM:

- النَّظر في الحوادث الواردة في هذا التَّقرير والتَّقارير السَّابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتَّعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتَّفاصيل.

إلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية:

- دعم الآلية الدولية المحايدة المنشأة بقرار الجمعية العامة رقم 71/248 الصادر في 21/ كانون الأول/ 2016 وفتح محاكم الدول المحلية التي لديها مبدأ الولاية القضائية العالمية، وملاحقة جرائم الحرب المرتكبة في سوريا.

إلى النظام السوري:

- التَّوقف عن استخدام الدولة السورية كأنَّها ملك عائلة خاص.
- التوقف عن إرهاب المجتمع السوري عبر قتل الكوادر التي تقدم لهم الخدمات الطبية والإسعاف والإنقاذ.
- التَّوقف عن قصف المشافي والأعيان المشمولة بالرعاية والمناطق المدنية واحترام القانون العرفي الإنساني.
- تحمُّل التَّبعات القانونية والمادية كافة، وتعويض الضحايا وذويهم من مقدرات الدولة السورية.

إلى النظام الروسي:

- فتح تحقيقات في الحوادث الواردة في التقرير، وإطلاع المجتمع السوري على نتائجها، ومحاسبة المتورطين.
- تعويض جميع المراكز والمنشآت المتضررة وإعادة بنائها وتجهيزها من جديد، وتعويض أُسر الضحايا والجرحى كافة، الذين قتلهم النظام الروسي الحالي.
- التَّوقف التام عن قصف المشافي والأعيان المشمولة بالرعاية والمناطق المدنية واحترام القانون العرفي الإنساني.

شكر وعزاء

خالص الشكر والعزاء لجميع الكوادر الطبية والنشطاء المحليين الذين أغنت مساهماتهم هذا التقرير بشكل فعال.

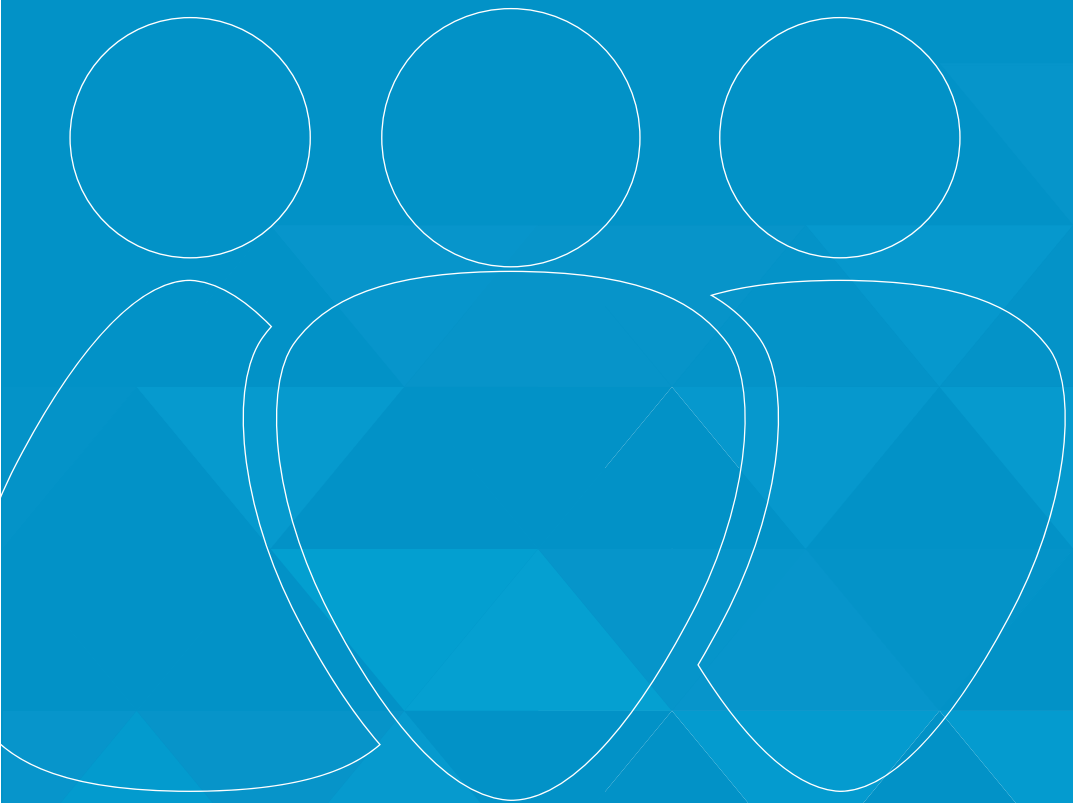

@snhr

Info@sn4hr.org

www.sn4hr.org